سرة ساة وذا يرى مخصصا له بفعل اخبرا
عنه به ان حرف نفي ولبا الافقد يجي ذا مقويا

اي وفصل المسند اليه اي تعقيب بضمير فصل لاجل تخصيص له بالمسند اي لقصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا غيره وقولي جلا تكملة وهو صفة لتخصيص اي القع به وتقديمه على المسند لكونه الاصل ولا موجب للعدول اذ لو وجد موجب للعدول عنه لم يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل المتقدم على المعمول وانما قلنا ان تقديمه هو الاصل لانه محكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في الذكر ايضا مقدما او لتثبت خبره في الذهن السامع بانه كان في المبتدا تشريق كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به او لسرعة سره نحو سعد في دارك او مساة نحو السفاح في دار صديقك او لنحو ذلك كايهام انه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا ويستلذ به لكونه محبوبا **وقولي** وذا يرى الى اخره من زيادتي اي وتقديم المسند اليه يرى مخصصا له اي مفيد التخصيص للمبتدا اليه بفعل اخبر عنه به اي فتقرر له الفعل عليه ان ولي حرف نفي اي وقع بعده فصل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عن العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه او انفرادك به دونه ولذلك لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم ما انا قلت هذا ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متناقضان ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل واحد من الناس لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فوجب ان تثبت لغيره على وجه العموم في المفعول

لتحقق

٤٢٧

لتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي ولا انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر عاما فعام وان خاصا فخاص والا اي وان لم يل المسند اليه حرف نفي بان لا يكون في الكلام حرف نفي او يكون حرف النفي متاخرا عن المسند اليه فقد يجي ذا اي التقديم مقويا للحكم اي مقررا في ذهن السامع لا مخصصا نحو انت تعطي الجزيل وانت لا تكذب قصد التقوية الحكم المثبت في الاول والمنفي في الثاني لما فيهما من تكرير الاسناد مرتين فالاول اشد لاثبات اعطا الجزيل من يعطي الجزيل وتعطي الجزيل انت والثاني اشد لنفي الكذب من لا تكذب ومن لا تكذب انت وقد يجي مخصصا للمسند اليه بالفعل المخبر عنه رد على من زعم انفراد غيره به او مشاركته فيه نحو انا سعيت في حاجتك وانت ما سعيت في حاجتي ردا على من زعم انفراد الضمير بالسعي في الاول وبعدمه في الثاني فيكون قصر قلب او مشاركته لك في ذلك فيكون قصر افراد ويوكد في قصر القلب نحو لا غيري كلا زيد وفي قصر الافراد نحو وحدي كمنفردا هذا ما قاله الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز ولا فرق فيما قاله في الحال الثاني من مجي التقديم للتخصيص وللتقوية بين ان يبني الفعل على معرف او منكر كما يشعر به كلامه في الكتاب المذكور كما نبه عليه السعد التفتازاني وادابه على ما في التخصيص عنه من انه اذا بني على منكر يفيد تخصيص الجنس او الواحد نحو رجل جاءني لا امراة ولا رجلان فحاصل ما قال الشيخ انه ان ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوية مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وخالفه السكاكي فذهب الى انه ان كان مضمرا نحو انا قمت فهو للتخصيص ان قدر كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى والا فللتقوية وان كان مظهرا فللتقوية ان كان معرفا نحو زيد قام فان كان منكرا فللتخصيص الجنس او الواحد به نحو رجل جاءني اي لا امراة ولا رجلان الا انه صح هشة